PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان وفد دولة الامارات العربية المتحدة حول البند (83)
المعنون " سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي "

تلقيه الآنسة / نورة سيف آل علي

نيويورك، 11 أكتوبر 2019

السيد الرئيس،

في البداية يود وفد دولة الامارات ان يتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها.

ومن هذا المنطلق عملت دولة الامارات العربية المتحدة منذ نشأنها على ترسيخ مبدأ سيادة القانون في دستورها وتشريعاتها الوطنية وذلك لضمان الحقوق الأساسية، وتحقيق العدالة المدنية والتجارية، وحفظ الأمن والاستقرار، وانخفاض معدلات الجريمة، وغياب الفساد الحكومي ، وتعزيز دور المنشآت الإصلاحية والعقابية في خفض السلوك الاجرامي، وهي اهم الركائز التي تستند عليها منظومة الامم المتحدة حول الحريات الاساسية التي يتعين تعزيزها وهي الحفاظ على السلام والامن والتنمية وحقوق الانسان.

فعلى الصعيد الوطني تؤمن دولة الامارات إيماناً عميقاً بقيم العدالة والقانون الدولي وحقوق الانسان ومقتضيات الحكم الرشيد وتوفير المناخ لمواطنيها والمقيمين فيها، ويقترن هذا الايمان بسياسات وقائية قامت بتبنيها انطلاقاً من قناعتها بإن التنمية لا تعني الجانب الاقتصاد فحسب وإنما تعني بالدرجة الاولى الاستثمار في البشر استثماراً مبنياً على قيم التسامح وقبول الاخر وتحقيق المساواة بين أبناء الشعب.

إن رؤية دولة الامارات التي تضعها ضمن اجندتها الوطنية لعام 2021م، هي خلق مجتمع صالح وخالٍ من الجريمة والسعي لتعزيز الشعور الكافي لأفراد المجتمع بالأمن والامان والحرص على تعزيز عدالة القضاة والاستمرار في ضمان حقوق الأفراد والمؤسّسات من خلال نظام قضائي فاعل، يصل بالدولة بإن تكون بين أفضل الدول في العالم في كفاءة النظام القضائي.

حيث تعتبر دولة الامارات وللسنة الخامسة على التوالي الدولة الأعلى تصنيفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤشر سيادة القانون التابع لمشروع العدالة العالمي، ويعود الفضل في ذلك إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدولة لمكافحة الفساد، وارتفاع مستويات النظام والأمن، وانفاذ القوانين، وتطبيق العدالة الجزائية.

السيد الرئيس،

ان بلادي إذ تجعل من البناء السليم للإنسان وسيله وغاية اساسية وتشريع، فإنها تؤمن بإن الاطار اللازم لتحقيق هذا الهدف يتمثل بالحفاظ على الدولة الوطنية وتحصينها من عوامل التطرف والطائفية وحماية مؤسساتها وتأمين الاستقرار فيها، حيث يعتبر هذا كله من المقتضيات الضرورية لترسيخ حصانة الدولة ضد عوامل التفكك والانهيار الذي هدد دولاً أخرى في المنطقة، حيث مازالت هذه الدول تعاني من ازمات سببتها السياسات العدائية والتوسعية.

السيد الرئيس،

شهدنا في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة تواجه النظام الدولي، أبرزها صعود جماعات إرهابية تعتمد على أيديولوجيات متطرفة، وقيام بعض الدول بخروقات لسيادة القانون نحو التزاماتها الدولية المتمثلة بوقف تمويل الإرهاب والجماعات الإرهابية وتسهيل استضافتها للمجموعات الإرهابية وتوفير الملاذ الآمن لهم وتسخير المراكز وبث خطاب الكراهية، مما أدّى إلى انتشار وتزايد ظواهر العنف والإرهاب مؤخراً.

ولا شك بأنه لمكافحة هذه الآفة يجب علينا جميعا زيادة الاهتمام بتكثيف تعاوننا الدولي لتبادل المعلومات ومحاسبة الدول الداعمة والممولة والمروجة للتطرف والإرهاب.

السيد الرئيس،

يعتبر مبدأ سيادة القانون أمر بالغ الأهمية في جهود دولة الامارات الرامية إلى تعزيز السلام العالمي والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ومنع نشوب النزاعات وترسيخ قيم حقوق الانسان وتعزيزها، كما إن تطوير التشريعات الاقتصادية والتنموية وتقديم الدعم للاستثمار وخلق الفرص لقطاعات التجارة يؤدي لتشجيع وتهيئة المناخ الملائم للنمو والتطور، مع أهمية تعزيز التشريعات والتعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال والفساد وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود.

السيد الرئيس،

وفي الختام نؤكد بأن دولة الامارات تلتزم التزام تام دون انتقائية بكافة المبادئ والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تعزز احترام سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وكفالة حقوق الانسان والمساواة من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

كما تؤمن دولة الامارات بأهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية لإحراز التقدّم الفعّال في مجال سيادة القانون.

وشكرا،